

Distr.: Limited
8 July 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

21 حزيران/يونيه - 13 تموز/يوليه 2021

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

إسبانيا*، أستراليا*، إستونيا*، ألبانيا*، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا*، آيسلندا*، إيطاليا، البرتغال*، بلجيكا*، بلغاريا، بولندا، تشيكي، الجبل الأسود*، الدانمرك، رومانيا*، سلوفاكيا*، سلوفينيا*، السويد*، سويسرا*، فرنسا، فنلندا*، قبرص*، كرواتيا*، كندا*، لاتفيا*، لكسمبرغ*، ليتوانيا*، ليختنشتاين*، مالطة*، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو*، النرويج*، النمسا، نيوزيلندا*، هنغاريا*، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية*، اليونان* : مشروع قرار

47/... حالة حقوق الإنسان في إقليم تيجراي في إثيوبيا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إنه يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإنه يسترشد أيضاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وغيرهما من معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ذات الصلة،

وإنه يؤكد من جديد أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل فرد الحق في التمتع بحقوق الإنسان الخاصة به والإعمال الكامل لها دون أي نوع من التمييز لأسباب كالدين أو المعتقد أو الأصل الإثني،

وإنه يؤكد من جديد أيضاً التزامه القوي بسيادة إثيوبيا واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ووحدتها،

وإنه يلاحظ بتقدير إعلان حكومة إثيوبيا وقف إطلاق النار من جانب واحد في 28 حزيران/يونيه 2021، وإنه يدعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال القتالية،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



وإن يساوره بالغ القلق إزاء حالة حقوق الإنسان في إقليم تيجراي في إثيوبيا، ولا سيما الادعاءات الخطيرة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، بما في ذلك الانتهاكات التي تنطوي على القصف العشوائي، والقتل خارج نطاق القضاء، والقتل الجماعي للمدنيين، واللجوء للعنف الجنسي والعنف الجنساني على نطاق واسع، والاعتقالات التعسفية والاحتجاز التعسفي، والتمييز العرقي والتمييز، والتشريد القسري، والاختطاف، والإعادة القسرية للاجئين، والنهب الواسع النطاق وتدمير المساعدات الإنسانية،

وإن يساوره بالغ القلق أيضاً إزاء التقارير التي تشير إلى مشاركة القوات الإريتيرية في تأجيج النزاع في إقليم تيجراي، وإزاء الادعاءات بتورطها في حالات انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين،

وإن يساوره بالغ القلق كذلك إزاء تدهور الحالة الإنسانية في إقليم تيجراي، والأزمة الغذائية، وظروف المجاعة الخطيرة، وكذلك إزاء انعدام الأمن الذي لا يزال يعوق وصول المساعدات الإنسانية، وإن يعرب عن بالغ أسفه لقتل العاملين في المجالين الإنساني والطبي، وبيد بشدة جميع أعمال العنف والهجمات والتهديدات ضد العاملين في المجالين الإنساني والطبي، والهجمات على المنشآت الحيوية بما في ذلك المستشفيات والمرافق الطبية،

وإن يكرر تأكيد مسؤولية الدول عن احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، وحماية سكانها بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،

وإن يرحب بالتزام حكومة إثيوبيا بالمشاركة والتعاون مع الأمم المتحدة وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، وإن يؤكد أهمية استمرار مشاركة الاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية،

وإن يسلم بالقرار 482 الذي اتخذته اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في 12 أيار/مايو 2021 بإنشاء لجنة تحقيق في الحالة في إقليم تيجراي،

وإن يسلم أيضاً بالجهود الموصولة التي تبذلها حكومة إثيوبيا لتقديم المساعدة الإنسانية وزيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، وإن يسلم في الوقت نفسه بأنه لا تزال هناك حاجة ماسة إلى إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة سريعة ومستديمة ودون عوائق في جميع أنحاء إقليم تيجراي،

وإن يحيط علماً بالبيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في 22 نيسان/أبريل 2021 بشأن الحالة في إثيوبيا،

1- يعرب عن بالغ قلقه إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين يزعم أن جميع الأطراف في إقليم تيجراي ارتكبتها منذ بدء النزاع في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020؛

2- يدعو إلى الوقف الفوري لكافة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وإلى التقيد الصارم باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

3- يدعو أيضاً إلى انسحاب القوات الإريتيرية من إقليم تيجراي بصورة سريعة وقابلة للتحقق؛

4- يؤكد ضرورة محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة في سياق نزاع تيجراي ويسلم في هذا الصدد بأهمية حفظ الأدلة وتحليلها بغية تعزيز المساءلة؛

- 5- يقر بما اتخذته حتى الآن حكومة إثيوبيا من خطوات في إطار العملية المحلية القائمة لتعزيز المساءلة عن الانتهاكات المزعومة؛
- 6- يرحب بإعلان حكومة إثيوبيا مؤخراً ضمان المساءلة عن الانتهاكات، ويدعو الحكومة إلى مواصلة تهيئة الظروف اللازمة لإجراء تحقيقات كاملة ومستقلة ودون عوائق، ومقاضاة مرتكبي الجرائم التي تنطوي على انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وإصدار الأحكام عليهم بكفاءة وشفافية واستقلالية، حتى ينالوا جزاءهم العادل، وحماية الضحايا والأشخاص المعرضين للخطر من الأعمال الانتقامية مهما كان شكلها؛
- 7- يرحب/يضاً بالتحقيق المشترك الذي أجرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان في هذه الانتهاكات والتجاوزات؛
- 8- يثني على حكومة إثيوبيا لقبولها التحقيق المشترك وموافقتها على السماح بدخول المواقع التي سيجرى فيها التحقيق دون قيود، وتوفير الحماية الأمنية والتعاون مع فريق التحقيق طوال العملية بأكملها؛
- 9- يرحب بالالتزام العلني الذي قطعته حكومة إثيوبيا على نفسها بالنظر في نتائج التحقيق المشترك وتنفيذ توصياته؛
- 10- يعرب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية والأمنية المتردية في إقليم تيجراي، ويدعو إلى زيادة الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك في سياق حالة الأمن الغذائي وأزمة الحماية المستمرة، ومواصلة جهود الإغاثة الدولية، كما يدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود للتصدي للتحديات التي تواجه إقليم تيجراي؛
- 11- يحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني باحترام وحماية جميع المدنيين، بما يشمل موظفي المساعدة الإنسانية والأعيان المدنية، وكذلك جميع الأفراد العاملين في المجال الطبي والإنساني الذين يقومون حصراً بمهام طبية، ووسائل تنقلهم ومعداتهم، فضلاً عن المستشفيات وسائر المرافق الطبية، وعلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة التي تسمح لجهات العمل الإنساني بإيصال المساعدات إلى جميع المحتاجين إليها على أكمل وجه وبشكل آمن وفوري ومن دون عوائق والتي تسهل على تلك الجهات القيام بذلك، مع احترام مبادئ العمل الإنساني وأحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق؛
- 12- يطلب إلى المفوضية السامية أن تقدم، بالتشاور مع حكومة إثيوبيا، المشورة والمساعدة التقنية من أجل تعزيز قدرات اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ونظام العدالة الجنائية، وعمليات المساءلة والمصالحة بوجه عام؛
- 13- يطلب إلى الأمين العام أن يوفر جميع الموارد الضرورية لتمكين المفوضية السامية من تقديم ما يلزم من دعم إداري وتقني ولوجستي لتنفيذ أحكام هذا القرار؛
- 14- يطلب إلى المفوضية السامية أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والأربعين خلال حوار تفاعلي معزز، وفي دورته التاسعة والأربعين أثناء حوار تفاعلي، معلومات شفوية مستكملة عن حالة حقوق الإنسان في إقليم تيجراي، وعن التقدم المحرز في سياق التحقيق المشترك.